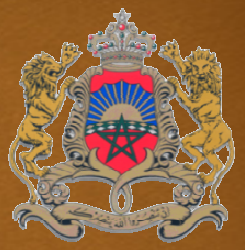

المملكة المغربية
الوزارة المكلفة بالعلاقات
مع البرلمان والمجتمع المدني

مشروع استراتيجية العلاقات مع المجتمع المدني 2012-2016

وبرنامج العمل 2012-2013

مجلس النواب

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الأربعاء 06 محرم 1434 الموافق لـ 21 نونبر 2012

محاور العرض

1. الإطار المرجعي للاستراتيجية
2. تشخيص حالة المجتمع المدني
   - 1.2 مراجع التشخيص
   - 2.2 حالة المجتمع المدني .
   - 3.2الخلاصات الأساسية للتشخيص.
3. المخطط الاستراتيجي 2012 – 2016
   - 1.3 المرتكزات والمنهجية
   - 2.3 أهداف المخطط
   - 3.3 المحاور الإستراتيجية
   - 4.3 المحاور الداعمة
4. برنامج عمل 2012 – 2013
   - 1.4 المحاور الاستراتيجية
   - 2.4 المحاور الداعمة
5. الملاحق .

ملحوظة:في جميع العرض نعبراختصارا بالمجتمع المدني عن "جمعيات المجتمع المدني المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية ".

1-الإطار المرجعي للاستراتيجية

- دستور المملكة المغربية
- التوجيهات والخطب الملكية السامية
- المنظومة الدولية
- البرنامج الحكومي 2012- 2016
- المرسوم المحدد لاختصاصات الوزارة

1.1-الديموقراطية التشاركية في نص دستور المملكة المغربية 2011

- مكانة دستورية جديدة للمجتمع المدني؛
- **التصدير والفصل 1:** المشاركة **والتشاركية مرتكز اساسي**؛
- **الفصل 12: تُؤسس جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتمارس أنشطتها بحرية،** في نطاق احترام الدستور والقانون.

لا يمكن حل هذه الجمعيات والمنظمات أو توقيفها من لدن السلطات العمومية، إلا بمقتضى مقرر قضائي.

تُساهم **الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية،** في إطار **الديمقراطية التشاركية،** في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها. وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبق شروط وكيفيات يحددها القانون.

يجب أن يكون تنظيم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وتسييرها مطابقا للمبادئ الديمقراطية

1.1-الديموقراطية التشاركية في نص دستور المملكة المغربية 2011

- **الفصل 13:**

تعمل السلطات العمومية على **إحداث هيئات للتشاور**، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها.

- **الفصل 14:**

للمواطنات والمواطنين، ضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي، **الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع.**

- **الفصل 15:**

للمواطنات والمواطنين **الحق في تقديم عرائض** إلى السلطات العمومية، ويحدد قانون تنظيمي شروط وكيفيات ممارسة هذا الحق.

1.1-الديموقراطية التشاركية في نص دستور المملكة المغربية 2011

- **الفصل 33 والفصل 170:** إحداث **مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعوي**؛

- **الفصل 139:** تضع مجالس الجهات، والجماعات الترابية الأخرى، **آليات تشاركية للحوار والتشاور**، لتيسير **مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها.**

  يُمكن للمواطنات والمواطنين والجمعيات تقديم عرائض، الهدف منها مطالبة المجلس **بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله**.

2.1- المجتمع المدني في التوجيهات والخطب الملكية السامية

❖ **الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش30 يوليوز 2000**

بناء مجتمع حداثي قوامه ترسيخ دولة الحق والقانون وتجديد وعقلنة وتحديث أساليب إدارتها وإعادة الاعتبار للتضامن الاجتماعي والمجالي **وتفعيل دور المجتمع المدني** وإنعاش النمو الاقتصادي وحفز الاستثمار العام والخاص وإطلاق تنمية شمولية وإقلاع اقتصادي يضع في صلب أولوياته تشغيل الشباب والنهوض بالعالم القروي والشرائح الاجتماعية والمناطق المعوزة وتأهيل الموارد البشرية

2.1- المجتمع المدني والمواطنة في التوجيهات والخطب الملكية السامية

❖**رسالة ملكية للمشاركين في الأيام الدراسية حول التدبير الجمعوي 14/02/2012**

ولا يسعنا إلا أن نبتهج بما أصبحت تشكله **الجمعيات المغربية**، من ثروة وطنية هائلة ومن تنوع في مجالات عملها، وما تجسده من **قوة اقتراحية فاعلة**، أصبحت بفضلها بمثابة الشريك، الذي لا محيد عنه، لتحقيق ما نبتغيه لبلادنا من تقدم وتحديث.

وإننا لنحث الفعاليات الجمعوية على تشجيع انخراط الشباب فيها، باعتبار **الجمعيات مدرسة نموذجية للديمقراطية وللتضامن**، ولتحرير طاقات الشباب الخلاقة، في خدمة المجتمع والصالح العام. كما ندعو هذه الفعاليات إلى تجاوز مايشوب بعضها من طرق التسيير التقليدية العقيمة، واعتماد ثقافة تدبير حديثة وناجعة، فضلا عن **ضرورة تكتلها في نطاق فيديراليات** تنصهر فيها تجاربها، وتجعل منها مخاطبا فعالا لمختلف شركائها.

2.1- المجتمع المدني في التوجيهات والخطب الملكية السامية

- **الإعلان عن مبادرة التنمية البشرية في خطاب 18 ماي 2005**

إن المبادرة التي نطلقها اليوم، ينبغي أن ترتكز على **المواطنة الفاعلة والصادقة**. ..

- **خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2005**

ترسيخ **قيم المواطنة المسؤولة** باعتبارها الغاية والوسيلة للنهوض بالأوراش الكبرى... **المواطنة الكاملة** التي ننشد لكافة المغاربة،...

- **خطاب افتتاح الدورة التشريعية الرابعة للبرلمان في أكتوبر 2005**

نؤكد ضرورة توعية كل مغربي بأن مصيره يتوقف على مبادراته، **وإقدامه على العمل الجماعي**، الذي يمر عبر تأطيره عن طريق الهيآت المؤهلة...

تركيزنا على بناء **ثقافة المواطنة الإيجابية**. بكل ما تعنيه من تحول إلى عقلية المواطن الفاعل- المبادر، والمشارك- المنتج، بدل السلبية والتواكلية والانتظارية

2.1- المجتمع المدني في التوجيهات والخطب الملكية السامية

❖ **خطاب جلالة الملك بمناسبة انتهاء مهمة هيئة الإنصاف والمصالحة وتقديم الدراسة حول التنمية البشرية بالمغرب 06 يناير 2006**

غايتنا المثلى ترسيخ دعائم المجتمع التضامني، الذي يكفل **الكرامة والمواطنة المسؤولة** لكافة أبنائه، في تلازم بين ممارسة الحقوق وأداء الواجبات

نتطلع إلى أن تشكل هذه الدراسة، (تقرير الخمسينية) باجتهاداتها الجماعية والفردية، خير محفز على استعادة النخبة، بمختلف مشاربها، لدورها التنويري، في نهضة الأمة، وانبثاق فكر استراتيجي. فضلا عن فتح نقاش تعددي وبناء، حول مشاريع مجتمعية متمايزة وواضحة. هذه **المشاريع التي تظل الهيآت الدستورية والسياسية، والنقابية والجمعوية، هي المسؤولة عن بلورتها وتنفيذها،** وفق الإرادة الشعبية الحرة.

...، لاستكمال **المواطنة الكريمة**... ساهرين على تحقيق الكرامة والعيش اللائق لكل المغاربة. في تضافر للجهود بينها(الدولة) وبين سائر الفاعلين، **قطاعاً خاصا ومجتمعاً مدنياً**، هيآت وسلطات، أفراداً وجماعات

2.1- المجتمع المدني في التوجيهات والخطب الملكية السامية

❖ **خطاب العرش 30 يوليوز 2007**

مهما كانت مشروعية الديمقراطية النيابية التقليدية، فإننا نرى من الضروري استكمالها **بالديمقراطية التشاركية العصرية**. الأمر الذي يمكننا من الإفادة من كل الخبرات، الوطنية والجهوية، **والمجتمع المدني الفاعل**، وكافة القوى الحية للأمة،...

❖ **خطاب العرش 30 يوليوز 2008**

يتعين توطيد المكانة المركزية لمؤسسة الأ سرة **وتعزيز دينامية المجتمع المدني وفعالياته** المسؤولة للنهوض بالتكافل الاجتماعي والمواطنة التضامنية،

❖ **خطاب العرش 30 يوليوز 2009**

ندعو المنتخبين المحليين،إلى تحمل مسؤوليتهم،في الاستجابة للحاجيات اليومية الملحة للمواطنين، من خلال برامج واقعية.وهو ما يتطلب القرب منهم،وحسن تدبير شؤونهم، وإيثار الصالح العام، **وتضافر الجهود مع الفعاليات الإنتاجية والجمعوية، والسلطات العمومية.**

2.1- المجتمع المدني في التوجيهات والخطب الملكية السامية

❖ **خطاب 9 مارس 2011**

ونود في البداية، الإشادة بالمضامين الوجيهة لتقرير اللجنة الاستشارية للجهوية، ...، **وبالمساهمة البناءة، للهيآت الحزبية والنقابية والجمعوية**، في هذا الورش المؤسس.

إجراء تعديل دستوري شامل، يستند على سبعة مرتكزات أساسية... خامسا: تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين، بتقوية دور الأحزاب السياسية، في نطاق تعددية حقيقية، **وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية، والمجتمع المدني**؛

3.1-المجتمع المدني في المنظومة الدولية

- مرجعية دولية تراهن على تحقيق منظمات المجتمع المدني في تنسيق مع المؤسسات الرسمية والدولية لأهداف الألفية الثالثة؛
- أكد **ميثاق الأمم المتحدة** على إجراء الترتيبات المناسبة **للتشاور مع الهيئات غير الحكومية**؛
- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** 1948: "لكل شخص **الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات**"؛

3.1- المجتمع المدني في المنظومة الدولية

- **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية** 1966: لكل فرد **حق في حرية تكوين الجمعيات** مع آخرين ؛
- **إعلان برنامج عمل فيينا** 1993: أكد على أهمية مواصلة الحوار والتعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، وحث على **إعمال مبدأ الديمقراطية التشاركية** وتمكين **المنظمات غير الحكومية** من القيام **بدور رئيسي** علي الصعيدين الوطني والدولي في المناقشات والأنشطة **وإجراءات التنفيذ المتعلقة بالحق في التنمية**، وبالتعاون مع الحكومات.

4.1-الديموقراطية التشاركية في البرنامج الحكومي 2012- 2016

- **فتح ورش الديمقراطية التشاركية** و**تطوير العلاقة مع المجتمع المدني** بما يخدم التنمية ويعزز الحقوق والحريات ويحفز على القيام بالواجبات ص19؛
- **إقامة شراكات وطنية** بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وبين القطاع العام والخاص و**منظمات المجتمع المدني** ص38 ؛
- **تبسيط وتسهيل إجراءات تأسيس الجمعيات** ص 28؛
- الإسراع ب**اعتماد القانون التنظيمي** الخاص بشروط وكيفيات ممارسة **الحق في التشريع** و**تقديم عرائض** إلى السلطات العمومية ص 83 ؛

4.1-الديموقراطية التشاركية في البرنامج الحكومي 2012- 2016

- **تشجيع التشغيل في الجمعيات** العاملة في مختلف مجالات القرب ص77؛
- **تحفيز المرأة** على **المشاركة** في مؤسسات **المجتمع المدني** ص81؛
- **تعزيز مكانة المجتمع المدني** في مختلف حلقات **تدبير الشأن العام** وتقييمه وصياغة سياساته ص83؛
- **اعتماد سياسة جمعوية فعّالة** ص83؛
- **إقرار معايير شفافة لتمويل برامج الجمعيات** ص 83؛
- **مراجعة سياسة التكوين الموجهة للجمعيات** بما يرفع من فعاليتها ص 83.

5.1- المرسوم المحدد لصلاحيات الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

- حدد المرسوم 2.12.45 (26 يناير 2012) الصلاحيات الجديدة للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الذي أكد في مادته الأولى أنه علاوة على الاختصاصات السابقة للوزارة، يكلف السيد الوزير في إطار **تفعيل الديمقراطية التشاركية بتنسيق العمل بين الحكومة و الجمعيات** والمنظمات في مجال اختصاصه، والسهر على **تعزيز حكامتها** و**تتبع ومواكبة نشاطها**.

2- تشخيص حالة المجتمع المدني

1.2مراجع التشخيص

1- معطيات و أرقام رسمية

2- دراسة وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن (2011)

3-البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح - المندوبية السامية للتخطيط (2009)

4- تقرير الخمسينية (2006)

5- تقرير المجلس الأعلى للحسابات (2007)

6- تقارير اجتماعات اللجنة البين وزارية

7- تقارير الزيارات الميدانية والحوار مع المجتمع المدني (40 زيارة تواصلية للأقاليم)

8- تقارير ومذكرات الهيئات المدنية 2012 (47 وثيقة موجهة للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني)

9- المنظومة القانونية الوطنية

1.2.2العدد الإجمالي للجمعيات المصرح بها لدى وزارة الداخلية:89385

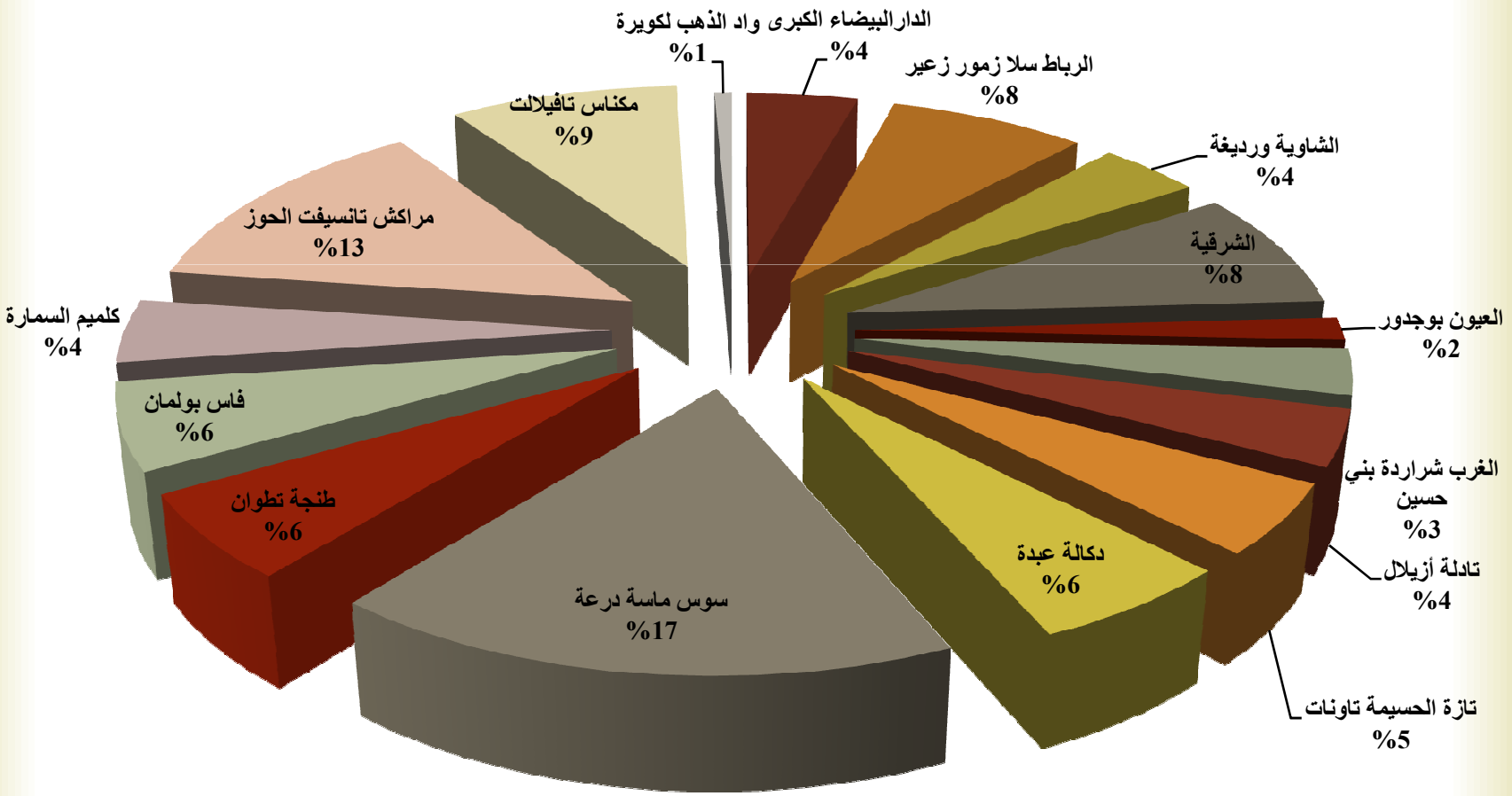

1.2.2الدعم المالي العمومي: الخزينة العامة للمملكة

السنة المالية	عدد الجمعيات المستفيدة	المبلغ بالدرهم
2010	1026	883 238 353,93
2011	1214	649 074 701,39

1.2.2 الدعم الأجنبي المصرح به لدى الأمانة العامة للحكومة

السنوات	2008	2009	2010	2011
عدد الجمعيات	70	98	279	352
المبلغ الإجمالي بالدرهم	78.832.422،10	110.541.006،40	146.418.211،49	145.758.784،63
معدل الدعم لكل جمعية	1.126.177,45	1.127.969,45	524.796, 45	414.087,45

2.2.2 تقرير وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن بخصوص الدراسة حول الجمعيات المغربية التنموية سنة 2011

الإشكالات الأساسية

- 80% من الجمعيات لا يتوفرون على موارد مالية ذاتية؛
- نقص في الموارد البشرية والمالية والعراقيل المؤسساتية مما يعرقل انجاز المشاريع المبرمجة؛
- مدة الانتداب داخل عضوية المكتب غير محددة في جميع الجمعيات؛
- وظيفة الإخبار والتواصل شبه منعدمة ؛
- عدم احترام بعض الجمعيات لالتزاماتها القانونية؛
- ضعف تواجد الجمعيات في العالم القروي؛
- غياب رؤية لدى الجمعيات بخصوص المشاريع الواجب إنجازها على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

2.2.2 تقرير وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن بخصوص الدراسة حول الجمعيات المغربية التنموية سنة 2011

التوصيات الرئيسية

- إحداث سجل وطني للجمعيات؛
- إقامة حوار من أجل إصلاح وتعديل ظهير 1958 المتعلق بالجمعيات؛
- توضيح قواعد الشراكة وتقوية الشفافية؛
- تطوير أخلاقيات العمل الجمعوي؛
- تقوية القدرات الجمعوية؛
- تقنين وضعية المتطوعين؛
- تعزيز المراقبة المالية للجمعيات؛
- وضع مقرات رهن إشارة الجمعيات.

3.2.2 تقرير المندوبية السامية بشأن البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح 2009–2011 (سنة المرجع 2007)

- 44711 جمعية أي ما يعادل 145 جمعية لكل 100000 نسمة؛
- 80% أنشئت خلال الفترة الممتدة ما بين 1997 و 2007؛
- 40% تأسست منذ إعلان المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005.

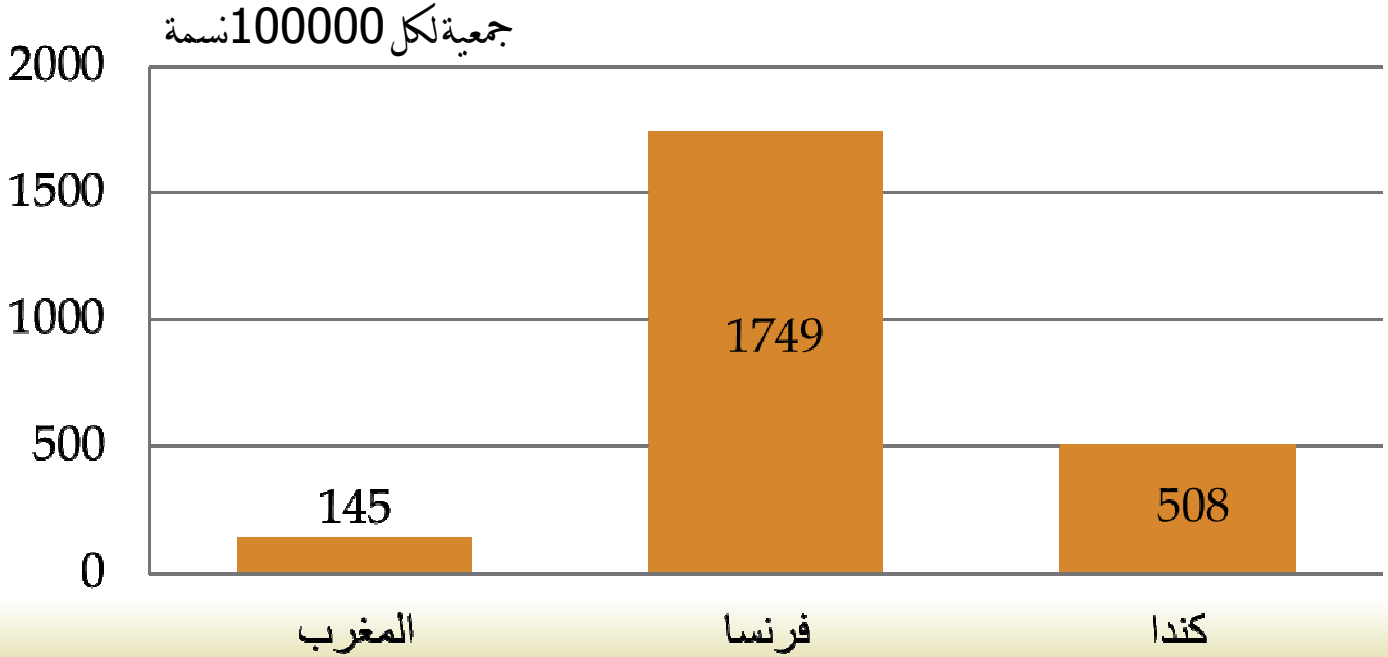

3.2.2 تقرير المندوبية السامية بشأن البحث الوطني
حول المؤسسات غير الهادفة للربح 2009-2011 (سنة المرجع 2007)

الانتشار الجغرافي

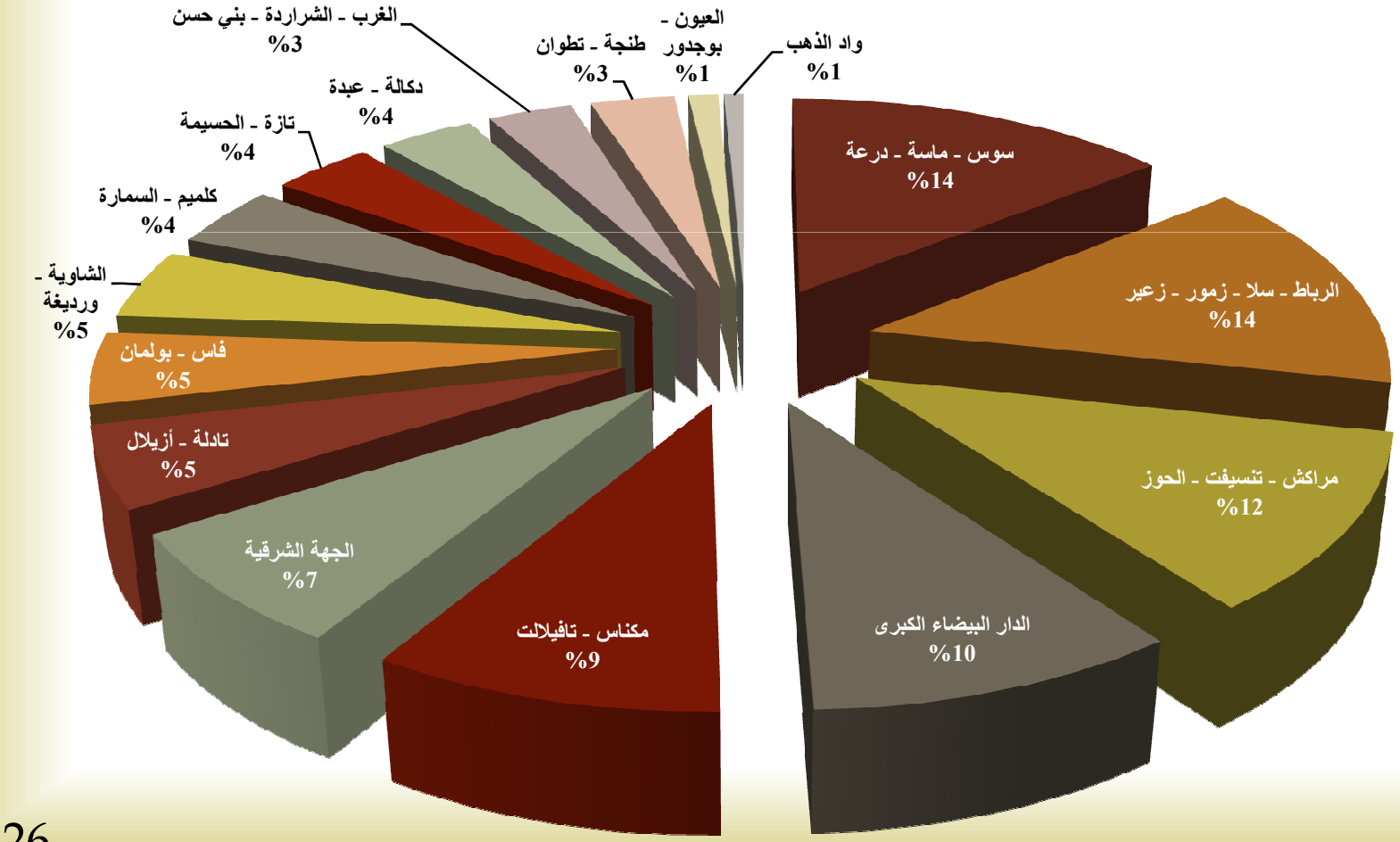

3.2.2 تقرير المندوبية السامية بشأن البحث الوطني
حول المؤسسات غير الهادفة للربح 2009-2011 (سنة المرجع 2007)

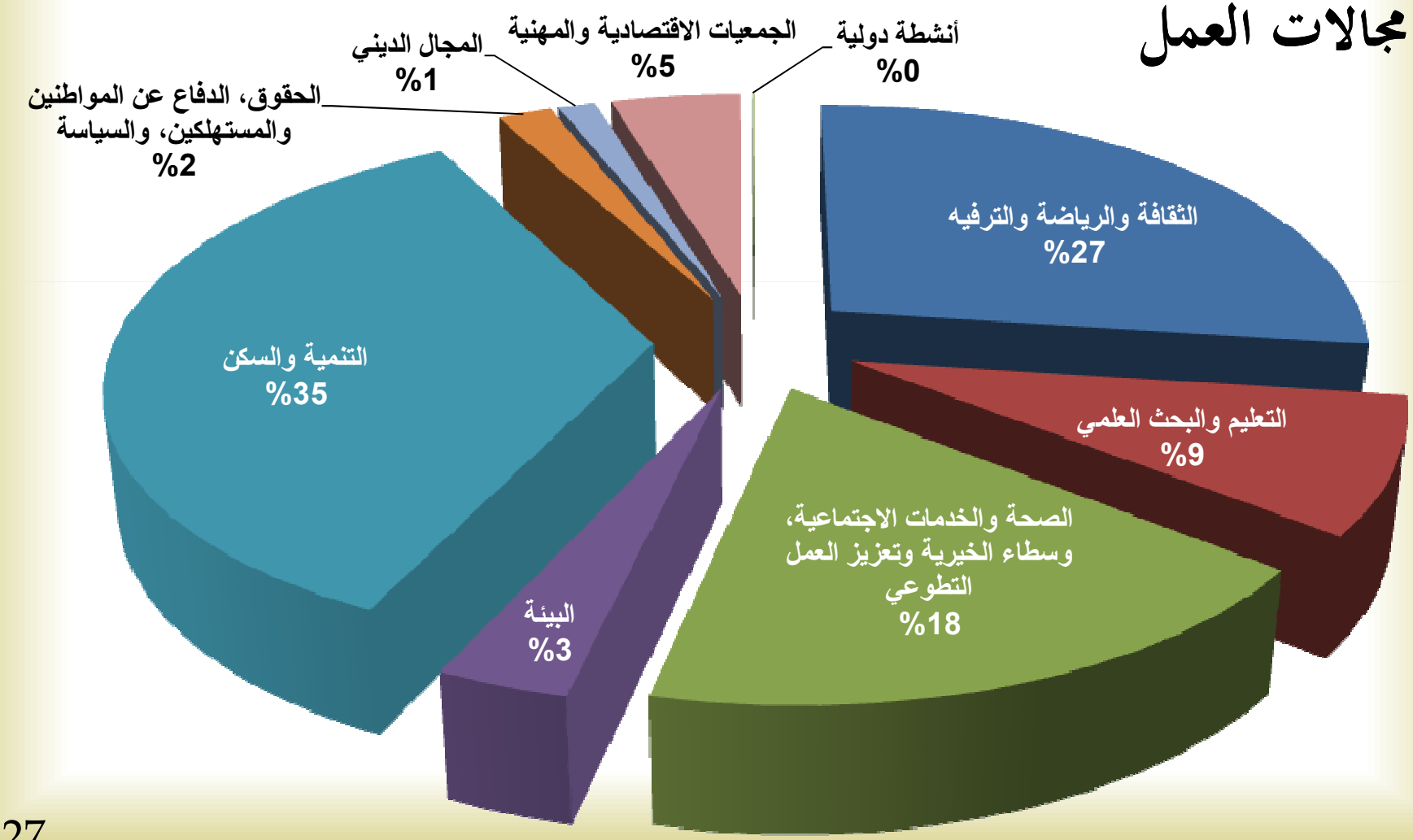

3.2.2 تقرير المندوبية السامية بشأن البحث الوطني
حول المؤسسات غير الهادفة للربح 2009-2011 (سنة المرجع 2007)

ظروف النشاط والعمل

التجهيزات المعلوماتية

✓ 20% فقط تتوفر على تجهيزات معلوماتية و7%من الجمعيات فقط مرتبطة بشبكة الأنترنيت

المقر

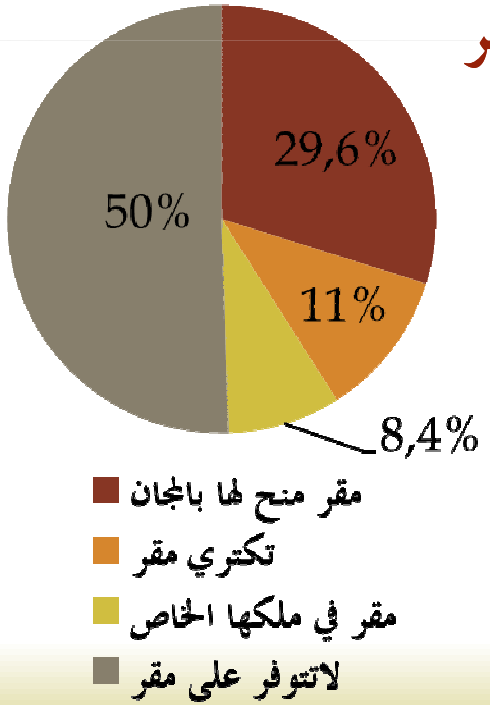

فرص التعاون

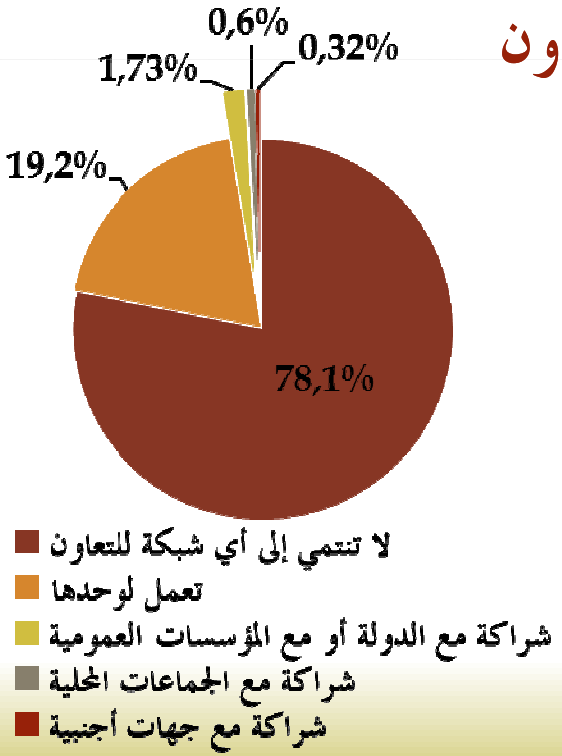

الموارد البشرية في القطاع الجمعوي

العمل التطوعي

- ✓ 70% تعتمد على العمل التطوعي (20% فقط تستمر)؛
- ✓ 35.200 متطوع ساهموا بما يقرب 96مليون ساعة عمل أي ما يعادل 56.524 منصب شغل بدوام كامل.

العمل المأجور

- ✓ 31,4% من الجمعيات لجأت إلى التشغيل المؤدى عنه؛
- ✓ تشغيل 27.919 شخصا بصفة دائمة و56.524 بصفة مؤقتة خصصوا ما مجموعه 10.066.000 ساعة للعمل الجمعوي وهو ما يعادل أكثر من 33.846 منصب شغل بدوام كامل.

الوضع رهن إشارة

- ✓ 2,4% من الجمعيات استفادت من خدمات 5582 شخصا وضعوا رهن إشارتها.

3.2.2 تقرير المندوبية السامية بشأن البحث الوطني

حول المؤسسات غير الهادفة للربح 2009-2011 (سنة المرجع 2007)

الموارد المالية والتدبير المالي

- تعبئة موارد مالية بلغت 8,8 مليار درهم ؛
- ميزانيات ضعيفة لأغلب الجمعيات (94,6% من الجمعيات ميزانيتها السنوية تقل عن 500.000 درهم)؛
- 02,5%من مجموع الجمعيات تستفيد من 63% من مجموع الموارد المالية؛
- 94,7%من الجمعيات لا تتوفر على محاسبة وفق المعايير الجاري بها العمل.

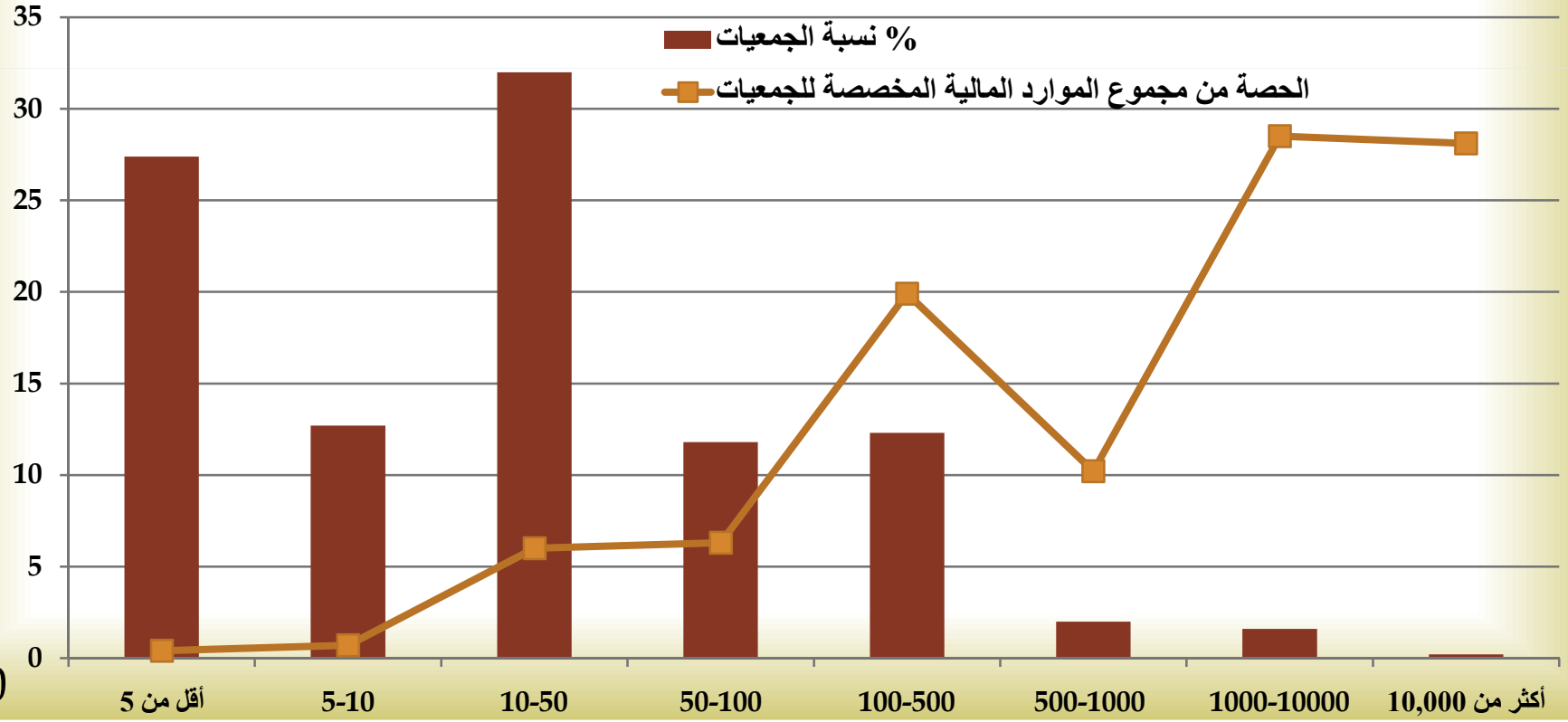

3.2.2 تقرير المندوبية السامية بشأن البحث الوطني
حول المؤسسات غير الهادفة للربح 2009-2011 (سنة المرجع 2007)

الموارد المالية والتدبير المالي

بلغت نفقات القطاع الجمعوي 5,9 مليار درهم

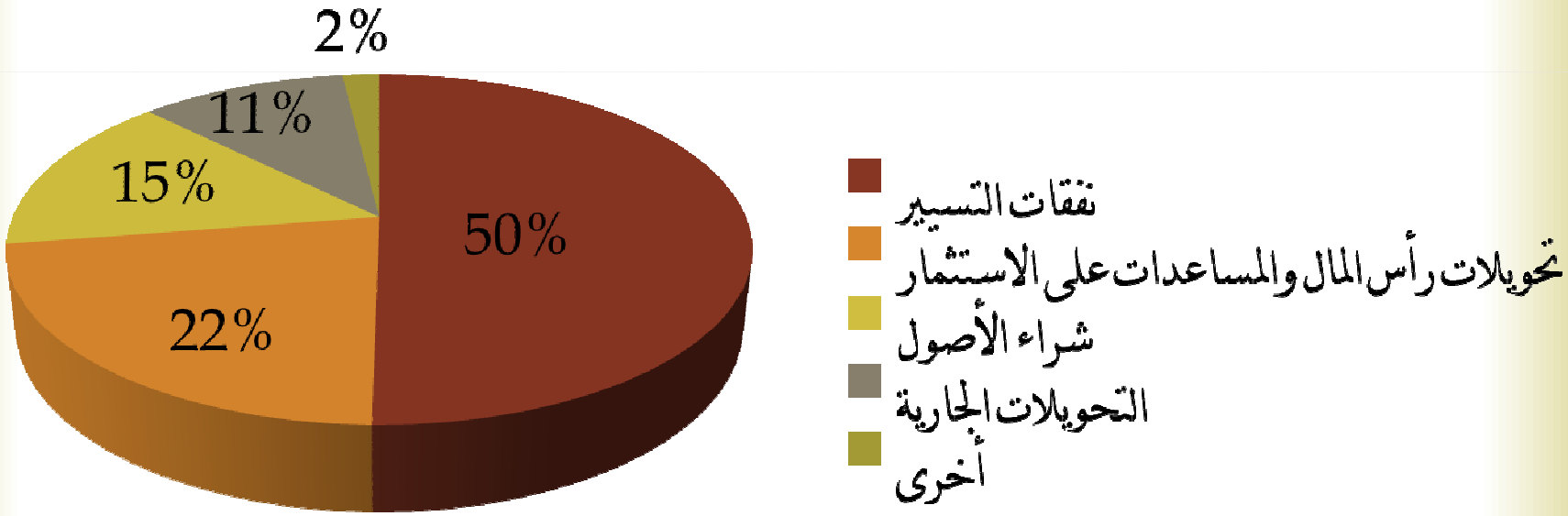

3.2.2 تقرير المندوبية السامية بشأن البحث الوطني

حول المؤسسات غير الهادفة للربح 2009-2011 (سنة المرجع 2007)

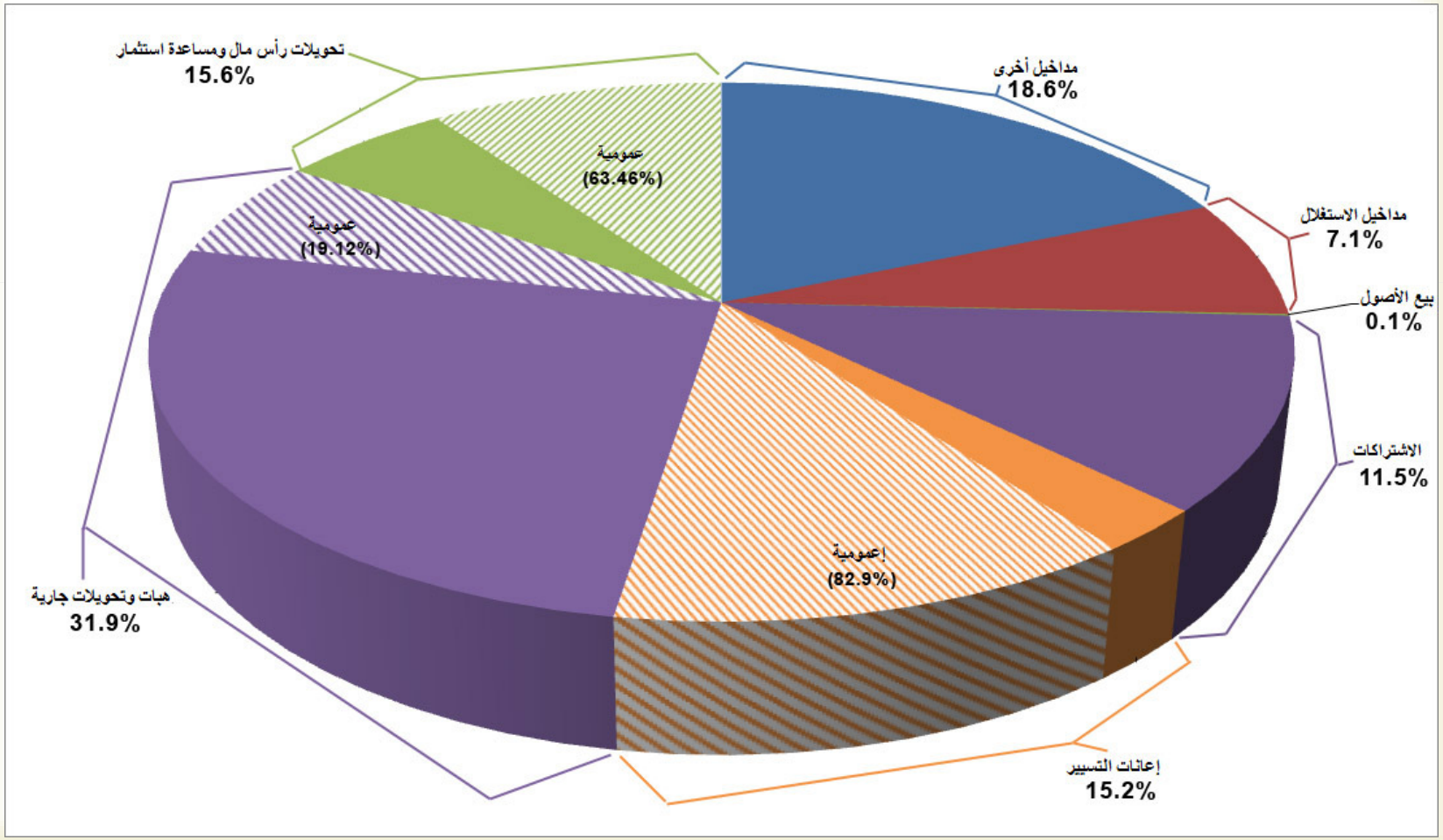

3.2.2 تقرير المندوبية السامية بشأن البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح 2009-2011 (سنة المرجع 2007)

نوعية المداخيل	القيمة ب 1000 درهم	%
مداخيل الاستغلال	624.800	7,1
بيع الأصول	8.800	0,1
الاشتراكات	1.012.000	11,5
إعانات التسيير	1.337.600	15,2
	عمومية: 1.108.800	
هبات وتحويلات جارية	2.807.200	31,9
	عمومية: 536.800	
تحويلات رأس مال ومساعدة استثمار	1.372.800	15,6
	عمومية: 871.200	
مداخيل أخرى	1.636.800	18,6
المجموع	**8.800.000**	**100**

4.2.2 تقرير الخمسينية

- بروز **جيل جديد من الفاعلين غير الحكوميين** وغير المتحزبين **ساهموا في تنشيط الحياة الجمعوية المغربية** خلال الثمانيات وبالأخص في التسعينيات؛
- أثبت هؤلاء "الفاعلون الجدد" قدرتهم النشيطة والفعالة في المجهود التنموي ودمقرطة النقاش العمومي؛
- سمات الجمعيات: الحماس والتجديد والنزوع إلى التعاون داخل شبكات وامتلاك حس الخدمة العمومية والصالح العام، مما ساعد على جعل **المجتمع المدني المغربي مكونا أساسيا للرأسمال الاجتماعي وللإمكان البشري للبلاد وبرهن المجتمع المدني عن امتلاكه لقدرات باهرة على التجديد في ميدان الحكامة والتنمية**.

5.2.2 توصيات المجلس الأعلى للحسابات (2007)

- **ربط علاقة تعاقدية بين الجمعية والجهات المانحة** وفق **اتفاقيات تحدد التزامات** الأطراف المتعاقدة والأهداف المتوخاة من منح الأموال العمومية مع وضع حسابات استخدام الأموال حسب الجهة المانحة؛
- **مسك الجمعيات لمحاسبة حسب نظام مزدوج**، طبقا لأحكام الفصل الثالث من قرار وزير المالية بتاريخ 31 يناير 1959؛
- **تقديم حسابات الجمعية إلى الجهات المانحة** بشكل دوري ومنتظم طبقا لمقتضيات الفصل 32 مكرر مرتين من ظهير الجمعيات؛

5.2.2 توصيات المجلس الأعلى للحسابات (2007)

- **الحرص على عقد اتفاقيات مع الجماعات المحلية وبقية الأطراف المانحة**، تحدد الأهداف والمساطر والجداول الزمنية لصرف الاعتمادات لفائدة الجمعيات؛
- **استخدام الأموال العمومية** التي تتلقاها الجمعية في **تحقيق الأهداف المتوخاة من منحها** أو طبقا للأهداف المنصوص عليها في النظام الأساسي للجمعية في حال غياب اتفاقيات مع الجماعات المحلية المانحة؛
- **تفعيل دورية الوزير الأول لسنة 2003 المتعلقة بالشراكات بين الدولة والجمعيات**.

6.2.2 تقارير اجتماعات اللجنة البين وزارية(*)

4 اجتماعات

28 فبراير 2012	15مارس 2012	27 أبريل 2012	21 يونيو 2012
أي موقع للمجتمع المدني في السياسات العمومية على ضوء الدستور والبرنامج الحكومي؟	مدارسة الظهير الشريف المتعلق بحق تأسيس الجمعيات كما تم تعديله وتقديم دراسة مقارنة في الموضوع	مدارسة منشور 07/2003 حول الشراكة بين الدولة و الجمعيات	تقديم أرضية الحوار الوطني حول المجتمع المدني و الأدوار الدستورية الجديدة

(*) لجنة مكلفة بتتبع وتقييم السياسة العمومية المتعلقة بالمجتمع المدني : تضم ممثلين عن 31 قطاعا وزاريا و كذا عن المؤسسات الدستورية الأخرى

7.2.2 عدد اللقاءات التواصلية الميدانية والحوار مع المجتمع المدني

داخل المغرب

عدد اللقاءات التواصلية	العدد التقريبي للجمعيات المشاركة في التواصل	عدد الأقاليم
40	2227	25

خارج المغرب

زيارة لإيطاليا بتاريخ 16-21 مايو 2012

لقاء بمدينة بريشيا: حضور ممثلين عن أزيد من 30 جمعية

8.2.2 خلاصات اللقاءات التواصلية وتقارير ومذكرات المجتمع المدني

40 لقاء تواصلي، 47 مذكرة توصلت بها الوزارة

- التشريعات المنظمة للعمل الجمعوي لا تواكب التطورات والتحديات التي يشهدها الواقع الجمعوي؛
- عرقلة استلام الوصل المؤقت والنهائي طبقا لمقتضيات الفصل 5 ظهير تأسيس الجمعيات؛
- صعوبة التمويل وقلة الموارد البشرية المتفرغة والمتخصصة؛
- فراغ تشريعي فيما يتعلق بتقنين إطار العاملين المداومين بالجمعيات(التطوع)؛
- التمييز في الحقوق بين الجمعيات؛
- محدودية المشاركة المدنية والتزام المواطنين؛
- إشكالية عدم الاستقلالية الفعلية للمجتمع المدني؛
- ضعف في مجال التواصل والتنسيق و التشبيك؛
- ضعف التأهيل المهني للمجتمع المدني.

9.2.2 المنظومة القانونية الوطنية

- **الظهير الشريف 1958** المتعلق **بحق تأسيس الجمعيات 75.00** كما تم تغييره وتتميمه؛
- **قرار وزير المالية 1959** بشأن **الجمعيات** التي تتلقى سنويا بصفة مباشرة أو غير مباشرة **إعانات مالية من جماعات عمومية**؛
- **القانون رقم 71-004** بتاريخ 20 أكتوبر 1971 المتعلق بطلب **الترخيص بالتماس الإحسان العمومي**، (+ مرسوم+ منشور شروط و مسطرة الترخيص)؛
- **منشور السيد الوزير الأول** رقم **7/2003** المتعلق **بالشراكات بين الدولة والجمعيات**؛
- **المرسوم رقم 2.04.969** بتاريخ 10 يناير 2005 المحدد لشروط **منح المنفعة العامة** لفائدة الجمعيات، (+ منشور شروط منح الصفة)؛
- الجمعيات الخاضعة لنظام قانون خاص؛ (جمعيات التعاون المتبادل، مجموعات ذات نفع اقتصادي، مجموعات ذات نفع عام، الرابطة المحمدية للعلماء ،الجمعيات النقابية لأرباب الأملاك الحضرية.)
- الجمعيات الخاضعة لظهير 15/11/1958 استنادا إلى نص خاص. (جمعيات السلفات الصغيرة، جمعيات الطلبة، الجمعية المهنية للتراجمة المقبولين لدى المحاكم، جمعيات رياضية، جمعيات القنص، الجمعيات الجهوية المهنية لأرباب المطاحن، الغرف الفلاحية، جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات، جامعة غرف الصناعة التقليدية، جامعة غرف الصيد البحري، الجامعة الوطنية للتعاونيات، جمعيات قدماء العسكريين أو قدماء المحاربين، جمعيات بناء أو توسيع المساجد أو غيرها من الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي بها، الجمعيات المهنية الجهوية للمرافقين السياحيين والمرشدين السياحيين ومرشدي الجبال، الجمعية المهنية لشركات البورصة، الجمعية المهنية لمؤسسات الائتمان، المجموعة المهنية لبنوك المغرب، جمعيات النهوض بإنشاء وتطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة ، الجمعيات الجهوية لوكالات الأسفار، مؤسسات الإيواء السياحية وعلى المطاعم السياحية، جمعيات مستخدمي المياه المخصصة للأغراض الزراعية.)

3.2 الخلاصات الأساسية لتشخيص حالة المجتمع المدني

نقاط القوة

1. مراكمة التجربة و الخبرة في خدمة المجتمع؛
2. الانتشار الأفقي في جميع الأقاليم؛
3. التوسع العمودي في مجالات عديدة؛
4. القدرة على تعبئة الموارد المالية؛
5. تقديم الخدمات بشكل ينال رضى المواطنين في الغالب؛
6. تنامي الشراكات التنفيذية والتمويلية مع المؤسسات العمومية و الوطنية والدولية؛
7. الاتجاه نحو توسيع دوائر التشبيك؛
8. خبرة مقدرة في مجال الترافع

نقاط التحدي

1. محدودية الالتزام بالمواصفات والمعايير الديمقراطية في إدارة الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني.
2. محدودية مصادر التمويل الذاتي من القطاعين العام والخاص؛
3. محدودية استثمار الإمكانات التكنلوجية الحديثة المتاحة؛
4. ضمور الاقتدار التدبيري والكفاية المؤسسية والحكامة الجيدة؛
5. موارد بشرية ومالية محدودة؛
6. ضعف ثقافة بناء القدرات والاهتمام بتنمية المهارات؛
7. ضعف الاستقلالية عن مختلف الفاعلين السياسيين و الاقتصاديين

3.2 الخلاصات الأساسية لتشخيص العلاقة بين المجتمع المدني والحكومة

نقاط القوة

1. دستور جديد يكرس الطابع التشاركي مع المجتمع المدني؛
2. خبرة و تراكم قطاعي كبير في مجالات الشراكات والدعم؛
3. مخاطب حكومي جديد ذو طبيعة أفقية (التشريع – الحكامة – التتبع)؛
4. برنامج حكومي يعزز المكانة الدستورية للمجتمع المدني؛
5. استراتجية ومخطط تشريعي وبرنامج عمل مندمج؛
6. ثقة و تجاوب جمعوي كبير؛
7. شركاء دوليون متعددون للنهوض بالمجتمع المدني.

نقاط التحدي

1. مناخ قانوني غير ملائم لروح الدستور الجديد؛
2. غياب تنسيق حكومي في مجال التتبع والمواكبة وجمع واستثمار المعلومات ذات الصلة؛
3. غياب دراسة شاملة ومحيّنة حول المجتمع المدني؛
4. انعدام قاعدة معطيات متكاملة، محينة ومصنفة حول المجتمع المدني؛
5. مسؤولية الحكومة عن ضعف الحكامة في الوسط الجمعوي؛
6. ضعف إعمال قواعد الشراكة والتعاقد وغياب إطار قانوني ملائم.

3-المخطط الاستراتيجي
2016 – 2012

1.3-المخطط الاستراتيجي 2012-2016
المرتكزات والمنهجية

- تنسيق حكومي فعّال في إدارة العلاقات مع المجتمع المدني
- شراكة تعاقدية مع المجتمع المدني-عمودي وأفقي
- تفعيل العلاقات مع البرلمان في إطار تنشيط الترافع المدني
- سياسة تواصلية فعّالة

الهدف الاستراتيجي

بناء تجربة مغربية رائدة في مجال الديمقراطية التشاركية.

3.3 أهداف ومحاور المخطط

الهدف الاستراتجي	المحور الاستراتيجي	محاور داعمة	تدابير برنامجية
امتلاك سياسة عمومية تشاركية لتأهيل المجتمع المدني ومواكبته وتعزيز أدواره الدستورية	1. تأهيل المناخ القانوني لصالح العمل المدني عبر وضع مخطط تشريعي يعزز حرية المبادرة المدنية تأسيسا واشتغالا وشراكة. 2. ترسيخ وتعزيز حكامة المجتمع المدني بما يتطابق مع المبادئ الديمقراطية في التنظيم والتسيير وقواعد الشفافية والمحاسبة في التدبير .	تعزيز القدرات المؤسساتية للوزارة؛ نهج سياسة تواصلية فعالة؛ تعزيز التعاون الدولي.	أنظر برنامج العمل
تعزيز مكانة المجتمع المدني كسلطة خامسة في إطار تقوية الديمقراطية التشاركية	1. تفعيل الديمقراطية التشاركية بتعزيز قدرات المجتمع المدني تكوينا وتدريبا على مهارات الترافع وإنتاج المبادرات التشريعية والرقابية ومواكبة السياسات العمومية صياغة وتنفيذا وتقييما. 2. تثمين الإمكان المدني بخبراته ومؤهلاته ومواكبته وتعزيز أدواره لتعزيز الشراكات المجتمعية بين المجتمع المدني ومختلف مؤسسات الدولة.		

4.3المخطط الاستراتيجي 2012–2016– المرتكزات والمحاور الإستراتيجية والداعمة

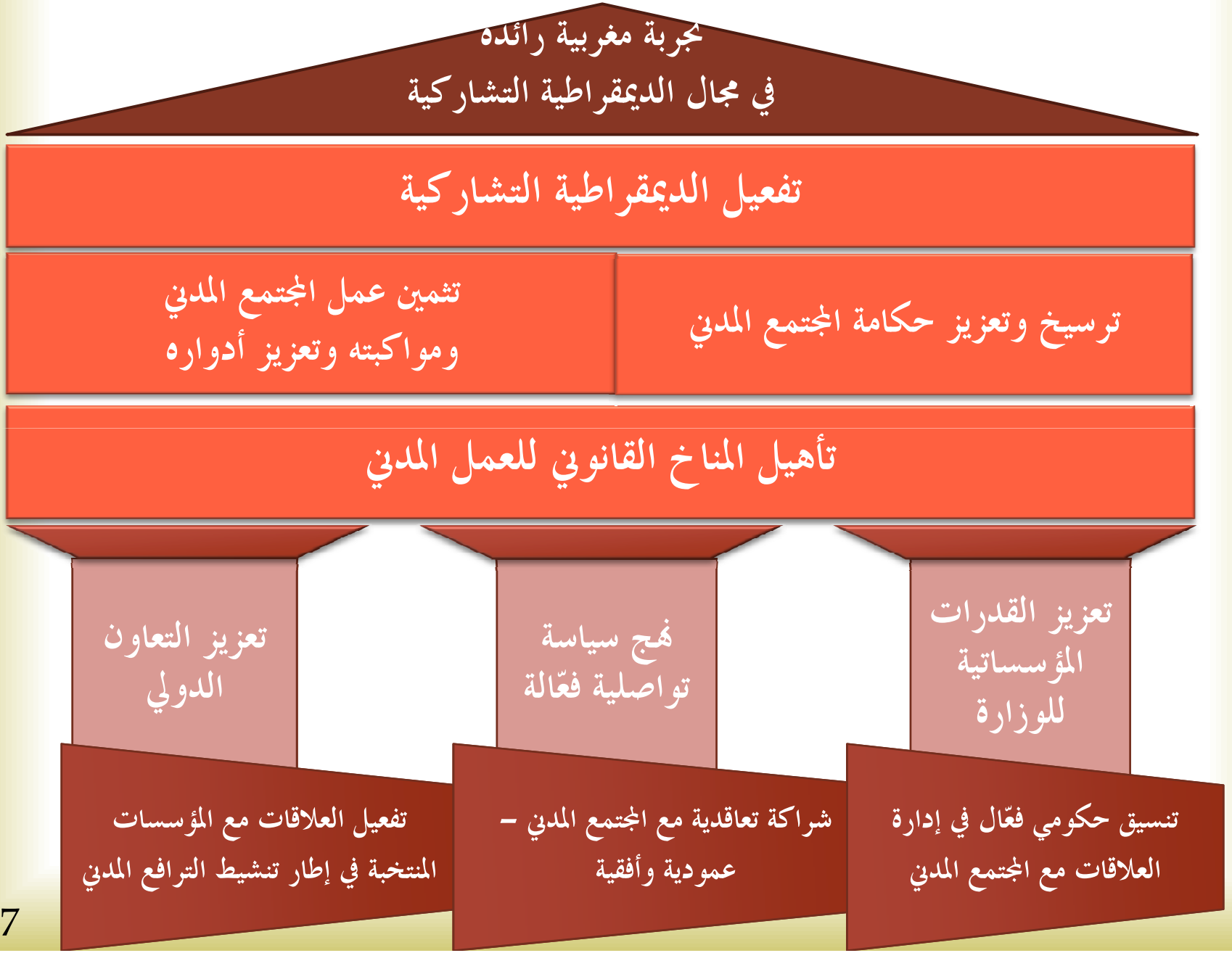

5.3المخطط الاستراتيجي 2012-2016

المحور1: تفعيل الديمقراطية التشاركية

دعم التشاركية بين القطاعات الحكومية في مجال العلاقات مع المجتمع المدني	•بلورة رؤية حكومية مندمجة وامتلاك سياسة عمومية تشاركية في مجال العلاقات مع المجتمع المدني؛ •توحيد المجهود الحكومي في مجال تتبع وتقييم السياسة العمومية الخاصة بالمجتمع المدني .
بلورة رؤية وطنية حول الديموقراطية التشاركية ودور المجتمع المدني	• تنظيم أيام دراسية وندوات أكاديمية متخصصة؛ • مأسسة الحوار الوطني مع المجتمع المدني ؛ • حول التشريعات ومختلف القضايا ذات الصلة بالشأن العام؛ • المساهمة في إدارة الحوارات حول المؤسسات الدستورية.
تعزيز إشراك المجتمع المدني في تفعيل مقتضيات الدستور وبلورة وتتبع السياسات العمومية	• إشراك المجتمع المدني في العمل التشريعي والرقابي عبر تقديم الملتمسات والعرائض؛ • تسهيل ترافع المجتمع المدني داخل البرلمان للتفاعل مع مجمل السياسات العمومية؛ • تيسير مشاركة المجتمع المدني في الحوارات التي تنظمها القطاعات الحكومية.

6.3المخطط الاستراتيجي 2012-2016

المحور2: ترسيخ وتعزيز حكامة المجتمع المدني

مدخل الديمقراطية

- تأهيل المنظومة القانونية الوطنية لجعل المجتمع المدني مؤسسات مدنية تنشأ وتنظم وتسير وفق قواعد الديمقراطية
- اعتماد معيار إعمال قواعد الديمقراطية الداخلية للجمعيات لإبرام الشراكات مع مؤسسات الدولة؛
- إرساء برنامج دعم قدرات الجمعيات في مجال التربية على الديمقراطية في علاقتها بإدارة الجمعيات.

مدخل الشفافية

- إقرار قواعد قانونية وتدابير تنظيمية لتعزيز الحكامة الجيدة في تمويل برامج المجتمع المدني وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص؛
- إحداث نظام تتبع فعال لتعزيز حكامة تنفيذ المشاريع الممولة من طرف الدولة أو القطاع الخاص ؛
- تعزيز حكامة التمويلات والشراكات الخارجية.

مدخل المحاسبة

- تأهيل الجمعيات لإعتماد قواعد وآليات المحاسبة الداخلية في تدبير الشأن المالي؛
- ربط الشركات وتحديدها بمدى احترام قواعد الحكامة وبتحقيق النتائج المتعاقد عليها؛
- تفعيل التدقيق والافتحاص المالي للجمعيات عبر مؤسسات الدولة المختصة.

7.3المخطط الاستراتيجي 2012-2016

المحور3: تثمين عمل المجتمع المدني ومواكبته وتعزيز أدواره

رصد وتثمين عمل المجتمع المدني

- جمع المعلومة المتعلقة بالمجتمع المدني ؛
- تحيين ونشر المعطيات المتعلقة بالمجتمع المدني ؛
- مأسسة عمليات الرصد والدراسة والأبحاث المتعلقة بالمجتمع المدني؛
- إصدار تقارير عن حالة المجتمع المدني ؛
- إرساء تدابير وآليات لتثمين عمل المجتمع المدني .

تعزيز أدوار المجتمع المدني

- اعتماد معايير ومؤشرات لقياس مساهمة المجتمع المدني في الناتج الداخلي الخام وفي التشغيل؛
- استثمار القوة الإقتراحية للفاعلين المدنيين؛
- تفعيل الدبلوماسية المدنية الموازية لخدمة المصالح العليا للوطن؛
- تطوير القدرات الترافعية للفاعلين المدنيين أمام المؤسسات التشريعية والتنفيذية؛
- تأهيل المشتغلين مع المجتمع المدني .

8.3 المخطط الاستراتيجي 2012-2016

المحور4: تأهيل المناخ القانوني للعمل المدني

مراجعة وتعديل التشريعات القائمة

- مشروع قانون يقضي بتعديل وتتميم القانون المتعلق بتنظيم حق تأسيس الجمعيات؛
- منشور الشراكة بين الدولة والجمعيات؛
- مشروع قانون يقضي بمراجعة وتعديل القانون المتعلق بطلب الترخيص بالتماس الإحسان العمومي.

إصدار تشريعات جديدة

- مشروع قانون متعلق بالمؤسسات (Les Fondations)؛
- مشروع قانون متعلق بالعاملين في مجال العمل المدني الطوعي؛
- مشروع قانون يحدد شروط وكيفيات مساهمة المجتمع المدني في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية وكذا في تفعيلها وتقييمها؛
- مشروع قانون تنظيمي يتعلق بالحق في تقديم الملتمسات والعرائض.

ملحوظة: ستساهم الوزارة إلى جانب قطاعات حكومية أخرى في بلورة قوانين ذات علاقة بجمعيات ومنظمات المجتمع المدني: المجلس الإستشاري للشباب والعمل الجمعوي، المخطط المحاسبي للجمعيات،...

9.3 المخطط الاستراتيجي 2012-2016

المحور الداعم 1: تعزيز القدرات المؤسساتية للوزارة

تعزيز القدرات التدبيرية للوزارة

- وضع هيكلة جديدة للوزارة؛
- إعداد دراسة حول الهيكلة المجالية المناسبة لتتبع عمل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني في أفق تنزيل مقتضيات الجهوية المتقدمة؛
- توفير الإمكانات المالية والبشرية لتأهيل عمل الوزارة؛
- توفير فرص التكوين المستمر لفائدة موظفي الوزارة في مجال اختصاص الوزارة.

تقوية آليات التتبع والمواكبة

- اعتماد أنظمة وبرامج معلوماتية خاصة لتيسير المواكبة والتتبع؛
- تأهيل الإدارة لضمان حسن استقبال الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والتواصل معهم وإرشادهم وتلقي شكاياتهم ومعالجتها في إطار اختصاصات الوزارة.

تطوير الخدمات المعرفية و التواصلية

- تحديث الموقع الإلكتروني وتطوير خدماته؛
- إصدار منشورات ودراسات حول المجتمع المدني والسياسات العمومية ذات الصلة.

10.3المخطط الاستراتيجي 2012-2016

المحور الداعم 2: نهج سياسة تواصلية فعالة

بناء علاقات تواصلية مستمرة مع المجتمع المدني

- تمكين المجتمع المدني من قنوات التواصل مع الوزارة؛
- اعتماد هيكلة للتواصل وتتبع ومواكبة أنشطة المجتمع المدني
- إرساء برامج تواصلية مع المجتمع المدني ؛
- توفير المعلومات والمعطيات لفائدة المجتمع المدني ؛
- تطوير آليات التواصل مع جمعيات المغاربة المقيمين بالخارج؛
- رصد وتتبع توصيات أنشطة المجتمع المدني المتعلقة باختصاصات الوزارة؛
- إعداد تقارير عن حصيلة عمل الوزارة في مجال العلاقات مع المجتمع المدني.

11.3المخطط الاستراتيجي 2012-2016

المحور الداعم 3: تعزيز التعاون الدولي

توسيع مجالات التعاون الدولي

- الانفتاح على التجارب الدولية في مجال الديمقراطية التشاركية؛
- الاستفادة من ممكنات التمويل الدولي لبناء القدرات المؤسسية والمهاراتية للمجتمع المدني وتسهيل الشراكات التنفيذية والتمويلية الدولية وفقا للأولويات الوطنية ؛
- تقوية العلاقات الثنائية مع الدول الشقيقة والصديقة في مجال العلاقات مع المجتمع المدني؛
- تعزيز صورة الوطن من خلال التعريف بالتجربة المغربية على مستوى المبادئ الدستورية والتشريع ذات العلاقة بالمجتمع المدني .

4-برنامج عمل 2012 - 2013

المحاور الاستراتيجية

1.1.4

تفعيل الديموقراطية التشاركية

- **مأسسة لجنة بين وزارية** دائمة مكلفة بتتبع وتقييم السياسة العمومية الخاصة بالمجتمع المدني. (**أحدثت**)؛
- إطلاق فعاليات الحوار الوطني حول "**المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة**"؛
- التنسيق مع وزارة الشباب والرياضة بخصوص "**المجلس الاستشاري للشباب و العمل الجمعوي**"؛
- إحداث **نافذة تفاعلية بموقع الوزارة** لتمكين المجتمع المدني من تقديم مقترحاتهم بخصوص مشاريع ومقترحات القوانين المتعلقة بالمجتمع المدني والمعروضة على البرلمان.

المحاور الاستراتيجية

2.1.4

ترسيخ وتعزيز حكامة المجتمع المدني

- إصدار **نص قانوني جديد يتعلق بالشراكات** بين الدولة والجمعيات ؛
- إحداث نافذة **"شفافية"** بموقع الوزارة خاصة بالمعلومات حول الشراكات و الدعم؛
- إعداد وإصدار **"دليل الشراكة"** يقدم المعلومات المتعلقة بإبرام الشركات مع الدولة، القطاع الخاص او في إطار التعاون الدولي؛
- إرساء برنامج **"حكامة"** لدعم قدرات الجمعيات في مجال صياغة المشاريع و تدبيرها؛
- الإعلان عن تلقي الترشيحات **لجائزة الحكامة المدنية** 2012-2013؛
- إصدار **تقرير 2013 حول الشراكة** بين الدولة والجمعيات.

المحاور الاستراتيجية

3.1.4

تثمين عمل المجتمع المدني ومواكبته وتعزيز أدواره

- تنظيم أول إحصاء وطني عام وشامل للجمعيات ولمنظمات المجتمع المدني
- نشاء **قاعدة معطيات** متكاملة ومصنفة حول منظمات المجتمع المدني (سجل وطني)؛
- إعداد **دليل شامل للجمعيات** يوفر المعلومات القانونية والتنظيمية لتيسير إشتغال الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني وتعزيز أدوارها؛
- إطلاق برنامج **"ترافع"** لتقوية القدرات والمهارات القانونية والتدبيرية والترافعية للفاعلين المدنيين؛
- إطلاق برنامج **"تأهيل"** لتكوين وتأهيل المشتغلين مع الجمعيات؛
- اعتماد **يوم وطني للمجتمع المدني**؛
- تنظيم **ندوات وأيام دراسية** في مواضيع تهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام؛
- إبرام شراكة مع مؤسسات جامعية لإنجاز أبحاث ودراسات **ترصد حالة منظمات المجتمع المدني**.

المحاور الاستراتيجية

4.1.4

تأهيل المناخ القانوني للعمل المدني

- إعداد مشروع قانون يقضي **بتعديل وتتميم القانون رقم 75.00 المتعلق بتنظيم حق تأسيس الجمعيات ؛**
- إعداد مشروع قانون يقضي **بمراجعة وتعديل مقتضيات القانون 71-004 المتعلق بطلب الترخيص بالتماس الاحسان العمومي**
- إعداد مشروع **قانون خاص بالمؤسسات؛**
- المساهمة في إعداد مشروع قانون يحدد صلاحيات وتأليف المجلس الإستشاري للشباب والعمل الجمعوي.

المحاور الداعمة

1.2.4

تعزيز القدرات المؤسساتية للوزارة

- إصدار مرسوم يتعلق **بهيكلة واختصاصات الوزارة** المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني؛
- **تفعيل الهيكلة** الجديدة للوزارة؛
- تخصيص **20 منصب مالي جديد** بالوزارة؛
- توفير **بناية إدارية إضافية** تتلاءم مع المهام الجديدة للوزارة؛
- تنظيم **دورات تكوينية لفائدة موظفي الوزارة** في مجال اختصاصها.

المحاور الداعمة

2.2.4

بناء علاقات تواصلية دائمة مع المجتمع المدني

- **إحداث خلية للتواصل** وتتبع ومواكبة أنشطة المجتمع المدني؛
- تنظيم **حملة تواصلية مواكبة للحوار الوطني** حول "المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة"؛
- إعداد **برنامج تواصلي مواكب لإنشاء قاعدة معطيات** متكاملة ومصنفة حول المجتمع المدني؛
- إنشاء **نافذة بالموقع الإلكتروني للوزارة خاصة بالمجتمع المدني** يوفر المعلومات الخاصة بالمجتمع المدني ويتيح إمكانية التواصل المباشر مع الوزارة عبر **خانة سؤال- جواب**؛
- تنظيم **أنشطة تواصلية بمناسبة اليوم الوطني للمجتمع المدني** (دجنبر 2013)؛
- طبع **كتيبات ومطويات تعريفية** بأنشطة الوزارة في مجال العلاقات مع المجتمع المدني؛
- إعداد **تقرير عن حصيلة عمل الوزارة في مجال العلاقات مع المجتمع المدني** 2012-2013.

المحاور الداعمة

3.2.4

توسيع مجالات التعاون الدولي

- تنظيم **ندوة دولية ضمن فعاليات الحوار الوطني** حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة؛
- إطلاق برنامج "**إنفتاح**" للرفع من قدرات الجمعيات في مجال استثمار الإمكانات التي يوفرها التعاون الدولي؛
- **التعاقد مع شركاء دوليين** في إطار برامج الوزارة لتقوية قدرات المجتمع المدني في مجال اختصاص الوزارة ؛
- تنظيم **زيارات عمل لدول شقيقة وصديقة** ولقاءات عمل مع مسؤوليين لتبادل الخبرات في مجال العلاقات مع المجتمع المدني.

5- الملاحق

1- المخطط التشريعي للوزارة

2-تقرير الزيارات التواصلية لأقاليم المملكة.

3-لائحة المذكرات الخاصة بالجمعيات

1-المخطط التشريعي للوزارة

مراجعة و تعديل التشريعات القائمة

الرقم	المشـــروع	ملاحظة	الأفق الزمني
1	مشروع قانون يقضي بتعديل وتتميم القانون رقم 75.00 المتعلق بتنظيم حق تأسيس الجمعيات (المصادق عليه بتاريخ 23 يوليو 2002).	تنسيق مع وزارة الداخلية ووزارة العدل والحريات والأمانة العامة للحكومة	الدورة الربيعية 2013
2	مشروع قانون يقضي بمراجعة وتعديل مقتضيات القانون 71-004 المتعلق بطلب الترخيص بالتماس الاحسان العمومي	تنسيق مع الأمانة العامة للحكومة وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية	الدورة الربيعية 2013
3	منشور يتعلق بالشراكات بين الدولة والجمعيات	تنسيق مع الأمانة العامة للحكومة وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية	الدورة الربيعية 2014

1-المخطط التشريعي للوزارة

إصدار تشريعات جديدة

الرقم	المشـــروع	ملاحظة	الأفق الزمني
1	مشروع قانون متعلق بالمؤسسات (Les Fondations).	تنسيق مع الأمانة العامة للحكومة ووزارة الداخلية ووزارة الإقتصاد والمالية ووزارة الصحة ووزارة التربية الوطنية	الدورة الربيعية 2013
2	مشروع قانون متعلق بالعاملين في مجال العمل المدني الطوعي	بتنسيق مع وزارة الداخلية والأمانة العامة للحكومة ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الإجتماعية	الدورة الربيعية 2014

1-المخطط التشريعي للوزارة

إصدار تشريعات جديدة

الرقم	المشـــروع	ملاحظة	الأفق الزمني
3	مشروع قانون يحدد شروط وكيفيات مساهمة المجتمع المدني في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية وكذا في تفعيلها وتقييمها	تنسيق مع الأمانة العامة للحكومة ووزارة الداخلية والقطاعات الحكومية ذات الصلة	الدورة الربيعية 2014
4	مشروع قانون تنظيمي يتعلق بالحق في تقديم الملتمسات والعرائض		الدورة الربيعية 2014

2- تقرير حول الزيارات التواصلية للأقاليم

ر ت	التاريخ	المكان	العدد التقريبي للجمعيات المشاركة
1	28/01/2012	مراكش	45
2	04/02/2012	الدار البيضاء	55
3	17/02/2012	الرشيدية	143
4	18/02/2012	كلميمة	35
5	18/02/2012	أرفود	57
6	22/02/2012	تطوان	76
7	28/02/2012	الرباط	15
8	02/03/2012	الرباط	34
9	14/03/2012	الرباط	26
10	16/03/2012	الداخلة	23
11	18/03/2012	أزرو	104
12	25/03/2012	القنيطرة	37
13	25/03/2012	سيدي يحيى زمور زعير	42
14	27/03/2012	الرباط	64

2- تقرير حول الزيارات التواصلية للأقاليم

ر ت	التاريخ	المكان	العدد التقريبي للجمعيات المشاركة
15	15/04/2012	بني ملال	43
16	21/04/2012	تطوان	36
17	28/04/2012	مراكش	227
18	28/04/2012	يعقوب منصور الرباط	177
19	29/04/2012	سطات	45
20	02/05/2012	الرباط	15
21	12/05/2012	تازة	75
22	12/05/2012	أزيلال	25
23	13/05/2012	الحسيمة	87
24	15/05/2012	الدار البيضاء	33
25	16/05/2012	الدار البيضاء	26
26	17/05/2012	الجديدة	31
27	09/05/2012	تمارة	25

2- تقرير حول الزيارات التواصلية للأقاليم

ر ت	التاريخ	المكان	العدد التقريبي للجمعيات المشاركة
28	21/05/2012	مراكش	54
29	25/05/2012	وزان	65
30	26/05/2012	المحمدية	37
31	27/05/2012	مراكش	56
32	07/06/2012	الدار البيضاء	43
33	15/06/2012	الرباط	15
34	18/06/2012	الرباط	25
35	22/06/2012	طنجة	75
36	06/07/2012	ايت ورير مراكش	70
37	07/07/2012	تارودانت	100
38	08/07/2012	كلميم	60
39	27/07/2012	الرباط	11
40	26/08/2012	الرباط	15
المجموع			2227

3-مذكرات المجتمع المدني التي توصلت بها الوزارة

ر ت	اسم الجمعية	موضوع المذكرة
1	مجموعة الديمقراطية و الحداثة	مقترحات في الميدان السياسي والتشريعي من أجل حرية المعتقد
2	جمعية الاشراق للسماع والمديح والمحافظة على التراث	مقترحات عامة بخصوص تعزيز دور المجتمع المدني
3	المرصد الوطني لحقوق الناخب	مقترحات حول دور المجتمع المدني في التشريع
4	الجمعية المغربية للتضامن و التنمية	مذكرة بمقترحات من أجل تعديل قانون الجمعيات و التجمعات
5	الجمعية المغربية لمحاربة التدخين والمخدرات	مقترحات حول تقنين العمل الجمعوي وتحقيق فعاليته
6	جمعية المبادرة التنموية لتطوان والناحية	مجموعة مقالات لكاتبها ورئيس الجمعية
7	الحركة العالمية لدعم قضية الصحراء المغربية و استكمال الوحدة الترابية	مقترحات حول إعداد النصوص القانونية المتعلقة بتقديم الملتمسات في مجال التشريع و العرائض
8	منتدى المواطنة الكتابة العامة	مقترح الشراكة الحكومية المدنية البرلمانية
9	مؤسسة محمد السادس لإعادة الادماج	تأسيس الجمعية المغربية لخريجي مؤسسة محمد السادس لإعادة الادماج
10	جمعية التعليم للمغرب مكناس	مطالب عامة بخصوص تعزيز دور المجتمع المدني في السياسات العامة للتعليم
11	جمعية دعم المرأة في وضعية صعبة AAFSD	مقترحات بخصوص المجتمع المدني والعرائض والتشريع

3-مذكرات المجتمع المدني التي توصلت بها الوزارة

ر ت	اسم الجمعية	موضوع المذكرة
12	الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الانسان	مطالب حقوقية تهم الطبقة الشغيلة
13	منتدى الغد من اجل الديمقراطية والمواطنة والتنمية	مقترح قانون خاص بدعم الحق في التنظيم
14	منتدى بدائل المغرب	مقترحات بخصوص تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب مذكرة من أجل تنظيم قانون العرائض و مقترحات لتعديل قانون الجمعيات /مذكرة للمرافعة الوطنية من أجل الاعتراف القانوني بالإذاعات الجهوية
15	جمعية الجيل الثاني	توصيات وتصورات الجمعية لتفعيل مضامين الدستور
16	فضاء الفتح للتربية والتخييم الراشيدية	مذكرة حول العمل الجمعوي والطفولة المغربية/افتراحات تعديل قانون الجمعيات
17	الشبكة الجمعوية للتنمية التشاركية مكناس	مقترحات وتوصيات عبر بيانات
18	المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات	عناصر مقترحة للقانون التنظيمي الخاص بتفعيل اللغة الأمازيغية
19	شبكة الفضاء المدني بفاس	ملاحظات واقترحات حول مشروع تهيئة مدينة فاس
20	جمعية المرأة والعمل	نتائج عمل ميداني حول سبل تعلم الفتاة القروية
21	جمعية السلام للانماء الاجتماعي	مقترحات حول تعديل ظهير الحريات العامة+تفعيل الفصول الدستورية+دعم القدرات
22	الجمعية المواطنة للتربية الطرقية	مقترحات للتشريع بخصوص السلامة الطرقية

3-مذكرات المجتمع المدني التي توصلت بها الوزارة

ر ت	اسم الجمعية	موضوع المذكرة
23	الجمعية الوطنية للتقنيين الطبوغرافيين	مقترحات تتعلق بمشروع قانون 57-12و93-30
24	الجمعية المغربية للتحسيس بمخاطر المنشطات في المجال الرياضي	ملاحظات حول مشروع قانون 51.08 لمكافحة المنشطات
25	منتدى الزهراء للمرأة المغربية	مقترحات بخصوص قانون الجمعيات
26	مركز دراسات حقوق الانسان والديمقراطية	مذكرة حول مراجعة الدستور
27	هيئات المجتمع المدني ببوذنيب	مذكرة مطلبية بخصوص هموم وانتظارات الساكنة
28	الشبكة المغربية للشباب والتشاور	مذكرة بخصوص السياسة العمومية في مجال الشباب
29	ائتلاف الشباب من أجل الإصلاح (CCJR)	مذكرة حول المجلس الإستشاري للشباب والعمل الجمعوي
30	جمعية تيفاوين مير اللفت للتربية والثقافة والرياضة والتنمية والأعمال الاجتماعية	مذكرة بخصوص التنمية الاجتماعية ورعاية اليتيم
31	جمعية سيف الريف للتنمية والبيئة دار المرأة جماعة ايكسان	مذكرة حول تفعيل الديمقراطية التشاركية
32	جمعية شباب تلوين للثقافة والرياضة و البيئة	مذكرة مطلبية لساكنة تلوين
33	شبكة جمعيات المدينة القديمة	مقترحات حول القانون المنظم لمجلس الشباب والعمل الجمعوي

3-مذكرات المجتمع المدني التي توصلت بها الوزارة

ر ت	اسم الجمعية	موضوع المذكرة
34	شبكة الفضاء المدني فاس	مقترحات وملاحظات حول تصميم تهيئة مدينة فاس
35	شبكة تازة التنموية و الشبكة التنموية لإقليم ميدلت	مقترحات و مطالب لتعزيز العمل الجمعوي في الجوانب التالية: التشريعي و المؤسساتي /الإعلامي و التواصلي/التدبير التشاركي والحكامة الجيدة/الموارد البشرية وتقوية القدرات.
36	مؤسسة بسمة للتنمية الاجتماعية	مذكرة حول تعديل قانون 75.00 المتعلق بتأسيس الجمعيات
37	الحمعية المغربية لحقو ق الانسان المكتب المركزي	بيان مطالب
38	تنسيقية جمعيات المجتمع المدني المسيرة	اقتراحات
39	الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة	مذكرة مطلبية من أجل قانون تنظيمي للأحزاب السياسية مستجيب لديمقراطية المناصفة
40	جمعية الوفاء للحرفيين	افتراحات من أجل تفعيل ملفات الجمعيات
41	شباب 31 مارس	مذكرة مطلبية تهم واقع و مشاكل الجرف
42	منتدى كفاءات من أجل المغرب	مذكرة آليات إشراك المجتمع المدني في عملية صنع القرار
43	إئتلاف الجمعيات بجهة واد الذهب الكويرة	مذكرة لتطوير واقع العمل الجمعوي

شكرا على اهتمامكم